

תעודות ראשונות מדינת ישראל

משרד ראש הממשלה

גנזך המדינה

הקונסוליה העיראקית בירושלים

מסמך

3

חליפת פונטים בין עיראק

אכטנר (א"י) - התחבות

עם מיניסטריון החוץ העיראקי

1941/2 - 3/1940

חליפת פונטים בין עיראק

תחליפת: הקונסוליה העיראקית בירושלים

שם תיק:

הקונסוליה העיראקית הכללית בירושלים

2/1941-3/1940

תקופת החומר:

17/02/2014

365/3-2

סימול מקורי:

מזהה פנימי:



שם תיק: הקונסוליה העיראקית הכללית בירושלים

מזהה פנימי:

365/3-2

מזהה פרט: 0007p00

כתובת: 2-112-8-5-5

תאריך הדפסה: 11/06/2017

ממשלת המנדט

מחלקה

תיק מס' סימול מקורי: 1804

מסמך מס' סימול מקורי: 352

01804

٥٧١٢٣

مكتب
البريد
القنصلية

القنصلية الملكية العراقية العامة
القدس

الرقم ٤/٤٤

الموضوع استرداد المحرمان

بني العراق وفلسطين

مارس ١٩٤١

الرقم	٤١ / ٢٢ / ٢٢٧
التاريخ	٩٤١ / ٢ / ٢٠

مديرية الامور الشرقية

تهدي وزارة الخارجية تعيانتها الى سفارة صاحب الجلالة البيرطانيه
في بغداد وبالاشارة الى مذكرة السفارة العراقية ١٢٨ والمورخة في ٥ مارس ١٩٤١
تشرف بان تهدي ما يلي :

١ - جاء في مذكرة السفارة المحترمة ان السفارة اطلعت بشي من الاستغراب على
مذكرة الوزارة قولها " وجدت المحكمة ان الادلة الواردة ضد يوسف حمود صدق
غير كافية لاعادته " وعطرت المذكرة الى عدم اختصاص حاكم التحقيق في ابداء شي ما
حول وجوب الاسترداد وعدمه .

٢ - ان مذكرة الوزارة المبحوت عنها لم تكن بالشكل الذي اوضح مفهومه في الفقرة
الاولى من مذكرة السفارة وحقيقة ما جاء فيها انه " بنتيجة التحقيقات القضائية
وجد ان الادلة غير كافية لاعادته " والبطور من ذلك ان المقامات المراقبة بمسند
ان اطلعت على نتيجة التحقيقات القضائية اي سير المحاكمة كالدفاع وشهادة الشهود
وغير ذلك وجدت القضية لا يجوز فيها الاسترداد .

٣ - ان الوزارة لا تتفق مع ما جاء في مذكرة السفارة حول عدم اختصاص حاكم
التحقيق في ابداء رايه حول وجوب الاسترداد وعدمه وذلك بناء على الاسباب الآتية :

١ - ان الناية المشوغة من استرداد المجرمين والقضا على شأنا

الاجرام في العالم وتوطيد الامن والهدولة دون الاجرام في بلد
والاحتماء ببلد آخر بشرط ان يكون العمل الذي يطلب من اجله

الاسترداد جرما يستوجب الاسترداد وقد عينت قوانين الدول الجرائم
التي يجوز فيها الاسترداد والتي لا يجوز عليه نصت المادة الثانية

من قانون اعادة المجرمين لسنة ١٩٢٣ على مثل هذه الجرائم
واودع القانون للمحاكم تحقيق ذلك عليه خولت المادة الخامسة

الحاكم مراعاة المجرم وفق الطرق المتبعة في مراعاة الدعاوى الاخرى
فيأخذ الشهادات لتأييد الطلب او للدفاع عن المجرم وما يجره من

على ان الجريمة المتهم بها حساسة او من غير الجرائم التي تستلزم
الاعادة وذلك ما يكفي لتحويل الحاكم اعطاء رايه في ماهية الجريمة

اما المادتان ٨ و ٩ فلم تشمل الحاكم من ابداء رايه انما المساعدة
التاسعة قد خولت الحكومة حق البت النهائي في قضية تسليم المجرم

بعد اطلاعها على سير التحقيقات القضائية واقتناعها من كون الجريمة
ما تستوجب الاسترداد .

٢ - ان مجرد توفر ادلة لسوق المجرم الى المحاكم لا يكفي للحكم بتسليم الشخص انما
ينبغي لجواز الاسترداد ان تكون الادلة كافية للحكم على مجرم طلب استرداده بالحبس

لمدة

لمدة سنة او بمقتضى اشد في حالة ارتكابه الفعل المتهم به في العراق اما اذا كانت الدلائل المبرزة لا تثبت وجود جرم ما او جرم ضروري لمثل هذا العقاب فان قدمنا عدم جواز الاسترداد في مثل هذه الحالة مما لا يثبت فيه . وقد اتضح من تقرير التحقيق ان الادلة غير كافية لاثبات التهمة لعدم شهادة الاشخاص المدعى بان المتهم اخذ منهم مبالغ وهم ذكر الاشخاص الذين كانوا يرافقونه بمسلة وان الحادث قد مسوره بكونها وقعت ليلا ولم يذكر كيف ان المشتكى تمكن من تشهير المتهم ذلك لعدم ما لوحظ من ضعف الادلة المبرزة بحق المتهم وهذا ذلك قد اتضح ان الشخص المذكور قد النجا الى العراق باعتباره مشتركا في الثورة الفلسطينية وبهذا الاعتبار يحد مجرميا سياسيا لا يجوز استرداده .

لذلك تكرر الوزارة اسئلتها لعدم امكان تسليم الشخص المذكور عنه وضد بطلبه اوراق استرداده .

تتجهز الوزارة هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديرها واحترامها .

(ختم)

سفارة صاحب الجلالة البريطانية

بغداد -

وزارة الخارجية

صورة مع صورة من ترجمة مذكرة السفارة
المشار اليها اعلاه الى -

وزارة العدلية { اشارة الى كتابنا المرقم ب/ ٢٢٧/ ٢٢٧/ ١٢ والمبلغ
وزارة الداخلية { في ١٩/ ١/ ١٩٤١ .

القضية الملكية المراقبة العامة في القدس - اشارة الى كتابنا المذكور المبلغ
اليكم برقم ٨ .

والله وزير الخارجية

٤١

تهدي السفارة البريطانية دعائها الى وزارة الخارجية وتشرف بان تهدي اليها
قد اطلعت بشي من الدخلة على ما جاء في مذكرة الوزارة المرقمة ٣٣٢ / ١٣
والموقعة في ١ كانون الثاني ١٩٤١ حول استرداد المدعو يوسف حمود، صدقته
اي قولها " وجدت المحكمة ان الادلة الواردة ضدّه غير كافية لاعادته " وبالنظر
الى احكام المادتين ١٥٨ من قانون اعادة المجرمين لسنة ١٩٢٣ فلا يظهر انه من
اختصاص حاكم التعتيل ابد " عني " ما حول وجوب الاسترداد ام عدمه بل يحتسب
بحل البت في ذلك للحكومة العراقية التي لا تتخذ بحجه من الوجوه بنتيجة (انـــــــ)
وجدت في التحقيقات القضائية •

٢ - ان الوضع على ما تفهم هذه السفارة هو انه لا يمكن رفض التسليم الا اذا لم
تكن الدعوى في يادى الامر ثابتة ضد المتهم لعدم توفر الادلة الكافية اي في القضايا
التي يتسنى فيها القتل بانه لو كانت هناك بين الادلة فيما يتعلق بجريمة مرتكبة
في العراق لما سبق المتهم الى المحاكمة • وانه لو صلب على السفارة ان تمتنع
بان الرجل المدعو صدقه لما كان يصل الى المحاكمة - بالنظر للادلة المقدمة - لسو
كانت الجريمة قد ارتكبت في العراق • وفيه نرجو السفارة من الوزارة المحترمة التفصيل
بالاماز للسلطات المختصة باعادة النظر في هذه القضية • وفي طيه الاوراق المختصة
بها •

وتشهر الخ

ش/ ٢٢٧/ ٢٢٧/ ١٢

١٩٤١/ ١/ ٨٩

القطعة الملكية العراقية العامة في القدس
الرقم ٨ / ٢٢٧ / ١٢
التاريخ ٩٤١ / ١ / ٢٩

مديرية الامور الشرقية

تهدي وزارة الخارجية ثبوتها الى سفارة صاحب الحلالة البيطانية في بغداد
وبالاشارة الى مذكرة السفارة العراقية ٦٢٢ والمقررة في ١٩/ ١٢/ ١٩٤٠ تقتصر
بأن تهدي ان السلطات العراقية المختصة قد الفت القبول على المقيم الفلسطيني
سيد يوسف محمود حدة وارادت قسمة الى المحكمة بتاريخ ١٢/ ١٢/ ١٩٤٠ ونتيجة
التحقيقات القضائية وجد ان الأدلة الواردة سده غير كافية لاعادته وطبه تأسف
الوزارة لعدم امكان تسليمه وتعيد طيا اوراق استرداده .

تتفضل الوزارة هذه الفرصة لأعرب عن فائق تقديرها واحترامها .

(متم)

سفارة صاحب الحلالة البيطانية

— بغداد —

وزارة الخارجية

صورة الى ١ -

وزارة العدلية | اشارة الى كتاب وزارة العدلية الرقم أم/ ١٢٣١ والمقر

وزارة الداخلية | في ١٢/ ١/ ١٩٤١ .

القطعة الملكية العراقية العامة - القدس - اشارة الى كتابنا المرقم

ش/ ١٧٣/ ٤١٧٣/ ١٢ والمقر في ٢٥/ ١١/ ١٩٤٠ والمرسل

المكبر رقم ٣٠٤ .

مدير الخارجية

مخف

رئيس المجلد

١/ ١٨٨٠٢

١/ ٢٩

وافقتا السفارة البريطانية في بغداد صحة كتابها الرقم ٦٤٠ والعريخ في ١٩٤٠/١١/٢٠ بأوراق اسفرداد مجسم فلسطيني يدعى سعيد يوسف محمود صدقة (ملقب باسم محمود يوسف صدقة) المتهم بارتكاب جريمة السرقة في اراضي الفلسطينية والمقيم الآن في الاعظمية والمبروف من قبل الشخص المدعو حكمت بن عبد الرحمن الساكن في الاعظمية ايضا . ترسلها اليكم بطلبه راجين اجراء مايلزم بعد تدقيق ماهية الجريمة واعلامنا بالنتيجة .

وزير الخارجية

صورة الى

وزارة الداخلية

القطعة الملكية المراقبة العامة - القدس

١٩/٧

١١/٢٤

المملكة العربية السعودية في القدس

٢٥٠/٢٢/٤

٩٤٠/١١/١

الموضوع - استرداد جسر

المملكة العربية السعودية

وزارة الخارجية

مديرية الامور الشرعية

الرقم ش/١٢٢٢/١٣/١٦٦٤٩

بغداد في ١٩٤٠/٩/١

وزارة المدلية

اشارة الى كتابنا المرقم ش/١٢٢٢/١٣/١٢٥٥٠ والعرض

في ١٥/٧/١٩٤٠

طالبات السفارة البريطانية في بغداد باسترداد الجسر ادولف

ابراهيم مهمل الذي قهرطه اخيرا لفرجوا اعلامنا بتتبعه ما اتخذ به هذا

الشان

وفهم الخارجية

صورة الى

وزارة الدا خلية

القطعة الملكية المراقبة العامة - القدس

ما هو مدونة نصبتنا منه القطعة

القطعة الاخرى انقصة

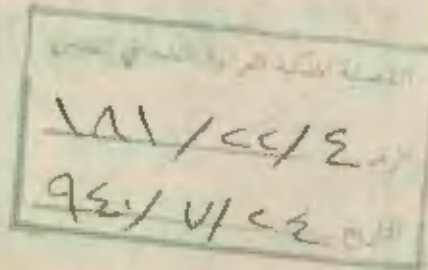
القطعة منه القطعة ١٠/١

٩/١

اطلعت على

١٣٥٥٠
/ ١٣ / ١٣٣٣ / ١٣٣٣ /

١٩٤٠ / ٧ /



مديرية الامور العرقية

تهدي وزارة الخارجية تعيافها الى سفارة صاحب الحلالة الجيكانية
في بغداد وبالاشارة الى المخامرة المنتهية بذاكرة السفارة الفرنسية ١٦٧
والموقعة في ٢٥ نيسان ١٩٤٠ فتشرف بان تهدي ان النجم الموكسوف
أدولف ابراهيم ميسل الذي كان قد ادخل في المستشفى العتيق للشهداوي
تكن من الهرب ليلة ١٩٤٠ / ٦ / ٢٩ / ٢٨ الى جهة مجهولة ولم يشر عليه
حتى الآن .

تنهز الوزارة هذه الفرصة للأعراب عن فائق تقديرها واحترامها .

(ختم)

سفارة صاحب الحلالة الجيكانية

بغداد .

وزارة الخارجية

صورة الى -

وزارة المدلية - اشارة الى كتابها الرقم لم / ١٧٠٠ والمؤرخ في ١٠ / ٧ / ١٩٤٠ .
وزارة الداخلية .

القطعة الملكية العراقية العامة - القدس الحالا بكتاب هذه الوزارة المرقم
٥٥ والمؤرخ في ١٠ آذار ١٩٤٠ .

وزير الخارجية

١٨١ / ٤٤ / ٤

المنهدة المخامرة

٧ / ١٣ / ٢٠٢٠

مكتبة

١٣/١٢٣٣/١٢٣٣

أذار ١٩٤٠

٥٥/٢٢/٤

٩٠/٢/١٢

مديرية الامير الشرقية

في وزارة الخارجية تحياتها الى سفارة صاحب الجلالة
 البهائية في بغداد وتتشرف بالاعلام ان السلطات العراقية قد
 ارتفعت المدعى اورد لسد ابراهيم مهمل المتهم باختلاس في ليرة للسلطة
 وذلك بناء على طلب من قبل شرطة حيفا . والتحقيقات جارية عن جسيمة
 ليرى لتفصيل السفارة بالتوسط في ارسال اوراق استرداد . اذا كان يرغب
 في استرداده .
 تتعز الوزارة هذه الفرصة للاعراب عن قائد تدبيرها
 واحترامها .

(ختم)

سفارة صاحب الجلالة البهائية
 بغداد

وزارة الخارجية
 صورة الى -

وزارة العدل - اشارة الى كتاب وزارة العدل الرقم أ م / ١١٧٠
 وزارة الداخلية - والموثق في ١٩٤٠/٣/٦ .
 القنصلية الملكية العراقية في القدس - للمعلم .

وكيل وزارة الخارجية

